

حفظه الله

الأخ/ د. رشدي عبد اللطيف وادي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

ورئيس مجلس إدارة الهيئة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع/ مقترح للحفاظ على الأموال المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة

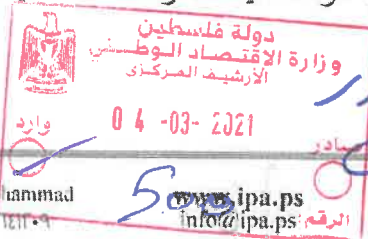
نهديكُم في الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار أطيب التحيات ونتمنى لكم دوام التوفيق والنجاح، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه نأمل منكم التكرم بالعمل مع الجهات العليا لإصدار قرار بوقف رأسمال برنامج تمويل المشاريع الصغيرة في نفس الهدف المخصص له على أن تبقى إدارته من نفس اللجنة الحكومية المشكلة من مجلس الوزراء.

حيث يبلغ رأسمال برنامج التمويل الحالي مليون ومئتان وتسع وسبعون ألف وأربعمائة وثلاثة وعشرون دولار أمريكي بالإضافة إلى رصيد أمانات لصالح البرنامج لدى وزارة المالية يبلغ أربعة ملايين وتسعمائة وخمسة وأربعون ألف وسبعمائة وأربعة وعشرون شيكل.

مخصص لأهداف تنمية اقتصادية واجتماعية لا محدودة، عملت اللجنة الحكومية لتمويل المشاريع الصغيرة على تحقيق جزء لا بأس به منها خلال السنوات الماضية وما تزال ملتزمة بالعمل بموجبها حيث اعتمدت ١٣٤٩ مشروعا وفرت دخل وفرص عمل المستدامة لآلاف الأسر في قطاع غزة والكثير الكثير من السلع والخدمات التي تم انتاجها وذلك كله دون أن ينقص أو يبدد من رصيد الصندوق دولارا واحدا.

هدف المقترح

يهدف هذا المقترح للحفاظ على أموال الصندوق من أي تغيير حكومي قادم قد يمس بأموال وأهداف برنامج تمويل المشاريع الصغيرة الذي أنشأته الحكومة العاشرة عام ٢٠٠٨. حيث يجوز للحكومة أن توقف جزءا من أراض أو أموال الدولة لأغراض محددة كما يجوز لها تعيين من يتولى إدارتها وفق الأهداف التي تقررها. لأنه بعد دراستي لفقه الوقف والضوابط الشرعية لاستخدام الأموال الموقوفة وإطلاعي على عمل برنامج تمويل المشاريع الصغيرة وأهدافه تبين لي أن أفضل الطرق لديمومة عمل الصندوق هو وقف رأسماله وتحديد استخداماته وإدارته في صك وقفي لدى المحكمة الشرعية، عند ذلك لا يمكن لأي أحد العبث في أموال الصندوق أو تبديدها أو تغيير استخداماتها لأي أغراض أخرى خارج نص الصك الوقفي إلا بقرار من المحكمة الشرعية المختصة وموافقة متولي الوقف أيضا، وهذا ما لا يمكن أن توافق عليه المحكمة الشرعية.



د. رشدي عبد اللطيف وادي
وكيل وزارة الاقتصاد الوطني
رئيس مجلس إدارة الهيئة



من شأن هذا الأمر أن يعزز صورة الحكومة في مساندة ودعم الوقف وتعزيز الثقافة الوقفية لدى المجتمع دون الحاجة لإنفاق المزيد من الأموال لأن الأموال موجودة وسيتم إدارتها بنفس الآلية ولنفس الهدف كما ذكرت أعلاه.

كما يمكن لوزارة الأوقاف والشئون الدينية في حال وقف الأموال المخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة المساهمة في زيادة رأسمال الصندوق بمبلغ سنوي لتحقيق نفس الأهداف التنموية والاجتماعية والإنسانية التي تسعى الحكومة لتحقيقها عبر البرنامج. مع تأكيدنا أن وقف رأسمال الصندوق لن يغير من آلية عمل البرنامج أو أهدافه أو إدارته وإنما سيتغير المركز القانوني والشرعي لرأسمال الصندوق بما يؤمن له الحماية القانونية والشرعية من عبث العابثين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

علام خضر غباين

2021.7.4

مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار
ورئيس لجنة تمويل المشاريع الصغيرة

